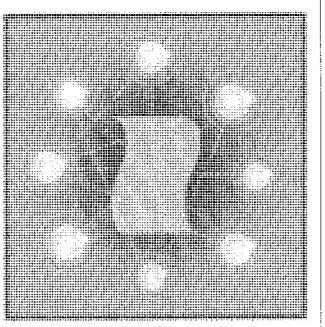

ظهور الحركات النسوية في العالم العربي.. ومشروع تحرير المرأة

الهيثم زعفان

رئيس مركز الاستقامة للدراسات الاستراتيجية

ملخص الدراسة

إن المتأمل لواقع العالم الإسلامي لا يمكنه إنكار التغيرات التي حدثت لعدد غير قليل من نساء المسلمين، سواء على مستوى المظهر والملبس، أو على مستوى الأفكار والمكونات العقدية والقيمية المشكِّلة لعقول بعضهن.

وقد تم ذلك عبر شخصيات تم تغريبها، ومؤسسات وجمعيات نسوية تم زرعها في بلدان العالم الإسلامي، وأموال محرّكة تم توفيرها تدور حول هدف رئيس هو تغريب المرأة المسلمة وتحريرها بنظرهم من أية ضوابط عقدية أو قيمية.

لقد شهد العالم العربي والإسلامي نشاطًا بارزًا في مقام تغريب المرأة المسلمة، فكان للبعثات الأجنبية الدور الأول في وضع لَبِنَات التغريب في العالم العربي والإسلامي.

وقد أخذت نشيطات الحركة النسوية ودعاة الأفكار التحررية بعد ذلك في تأسيس الاتحادات النسائية المروِّجة لتلك الأفكار مثل الاتحاد النسائي الذي أسسته هدى شعراوي، وانتشرت كذلك الصحافة النسائية.

وقد أثمرت الأفكار النسوية التحررية التغريبية ثمرات فاسدة كثيرة في المجتمعات الإسلامية؛ حيث انتشر السفور والاختلاط، واندثرت كثير من معالم مصطلح الخلوة والأجنبي، وماتت الغيرة لدى الكثير من رجال الأمة، وتم رفع سن الزواج وتجريم الزواج المبكر، ونشر ثقافة الطلاق في المجتمعات الإسلامية بديلاً عن المصالحة.

واستطاع أصحاب هذه الأفكار التحررية النسوية السيطرة على لجنة المرأة بالأمم المتحدة، وهي اللجنة الراعية لكافة أنشطة الحركة النسوية العولمية، فصرن بذلك المتحكمات في المؤتمرات العالمية.

وقامت بالضغط المتتابع على نظم البلدان العربية والإسلامية؛ كي تمكِّن المرأة من اقتحام سلك القضاء، وتمكنّها سياسيًا لكي تصل المرأة إلى مراكز صنع القرار.

وفي ظل ثورات الربيع العربي، وبسقوط الأنظمة البائدة في بلدان ثورات الربيع العربي، فقدت الحركة النسوية سيطرتها على كثير من مواضع صنع القرار الرئيسة، والتي كان من أهمها موقع حرم رئيس الجمهورية، فكنا نرى تمكين النساء -وخاصة من أهل الثقة لدى «السيدة الأولى» وعصبتها- في مناصب استراتيجية بالنسبة للحركة النسوية، وبخاصة في الإعلام، التعليم، التشريعات، السياسات التخطيطية، وتحديد النسل، وجاءت الثورات العربية لتغير من هذا الواقع الضارب في عمق التاريخ لأكثر من خمسين سنة.

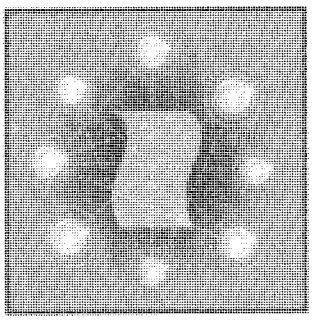

ظهور الحركات النسوية في العالم العربي.. ومشروع تحرير المرأة

الهيثم زعفان

رئيس مركز الاستقامة للدراسات الاستراتيجية

مقدمة:

إن المتأمل لواقع العالم الإسلامي لا يمكنه إنكار حجم التغيرات التي حدثت لعدد غير قليل من نساء المسلمين، سواء على مستوى المظهر والملبس أو على مستوى السلوكيات، أو حتى على مستوى الأفكار والمكونات العقدية والقيمية المشكِّلة لعقول بعضهن والموجِّهة لمسار حياتهن العملية والاجتماعية بصفة خاصة.

أرقام وإحصائيات مرعبة تعكس واقعًا مؤلمًا وشديد البعد عن المنهج الإسلامي، على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع. تغيرات لها مسبباتها المتعددة؛ فالاحتلال الأجنبي، ثم الحكم العلماني لهما الدور الأبرز في تكريسها، البعثات والتغريب لعبا دورًا مهمًا في تعميقها، والحركات النسوية والتحركات الأممية عملا على تثبيت أركانها، وتوسيع درجات تغريبها وانحلالها وسلخ المرأة المسلمة عن دينها وقيمها.

وقد كان لسقوط دولة الخلافة الإسلامية -«الدولة العثمانية» على إثر الحرب العالمية الأولى- الدور الأبرز في ضعف مدافعة إفرازات الحركة النسوية التغريبية في العالم الإسلامي؛ فنتائج الحرب العالمية الأولى لم تقف عند الحدود العسكرية أو الجغرافية أو السياسية أو الاقتصادية، بل امتد انعكاسها على العالم الإسلامي ليشمل الحدود الاجتماعية والدينية؛ حيث وجدت الحركات النسوية التغريبية المناخ المجتمعي والسياسي الملائم لترجمة أفكارها التغريبية، وبخاصة المخالفة للشريعة الإسلامية، في صورة تطبيقات عملية وجدت لها الدعم السياسي والتمكيني من الساسة الجدد ورثة التركة العثمانية، بدءًا من تركيا عاصمة الخلافة العثمانية، مرورًا بمصر بلد الأزهر الشريف، انتهاءً بباقي الدول الإسلامية التي كانت تشملها مظلة دولة الخلافة العثمانية المنكسرة في الحرب العالمية الأولى.

مائة عام أو يزيد من أنشطة الحركات النسوية في العالم الإسلامي عبر شخصيات تم تغريبها، ومؤسسات وجمعيات نسوية تم زرعها في بلدان العالم الإسلامي، وأموال محركة تم توفيرها، ضغوط على الحكومات وصناع القرار تم توظيفها وترجمتها في صورة تشريعات وتعيينات ومناهج تعليم، جميعها تدور وتدندن حول ذات الهدف الرئيس، وهو «تغريب المرأة المسلمة، وتحريرها بنظرهم من أية ضوابط عقدية أو قيمية تضبط مسارها، وتحول بينها وبين إشباع رغباتها واحتياجاتها دون ضوابط أو مراقبة».

وسائل إعلام أُنشئت خصيصًا للعب الدور الأهم في سلخ المرأة المسلمة من قيمها وعقيدتها عبر جملة من البرامج والمسلسلات والأفلام التي ضربت مصطلحات من قبيل الخلوة والأجنبي والمحرم في العمق، فزيَّنت للمرأة الضعيفة والمغيبة فعل كل شيء تبغاه تحت مسمى الحرية، ودون الالتفات إلى قيم الإسلام وضوابطه الشرعية.

في العقود الأربعة المنصرمة بدأت قضية المرأة تأخذ بُعدًا أكثر عمقًا بسعي الحركات النسوية إلى عولمة النموذج النسوي الغربي على مستوى العالم، فكانت ابتداءً المؤتمرات الدولية للاتفاق على وثيقة دولية موحدة تجمع النموذج النسوي الغربي المراد تعميمه بين دفتيها، ثم كانت اللعبة الأممية باستثمار «الأمم المتحدة» في جعل الإطار النسوي المتحرر من كافة الاعتبارات العقدية والشرعية وحتى القيمية ملزمًا لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لتعمل المؤسسات النسوية محليًا والمدعومة ماليًا وسياسيًا بالتوازي مع الضغوطات الدولية.

لتأتي الثورات العربية في لحظة باغتة فتربك الحسابات النسوية، وتنهي أساطير داعمة مثل أسطورة السيدة الأولى.

في هذا الإطار التاريخي للحركة النسوية في العالم العربي وما يحويه من أهداف وآليات وتحولات سعت عبر مائة عام أو يزيد إلى «تغريب المرأة» كأحد أهم مكونات الصراع القيمي بين الغرب والإسلام، في هذا الإطار تدور الدراسة الراهنة الساعية عبر المنهج الوصفي التحليلي إلى استقراء واقع الحركة النسوية في العالم العربي من حيث النشأة والتكوين، مرورًا بالأهداف والآليات والأدوات، انتهاء بالآثار والمستقبل.

مشروع تحرير المرأة .. النشأة والمنطلقات:

لعبت الثورة الفرنسية دورها الأبرز في وضع بذور الأفكار التحررية للمرأة الغربية، والتي ركّزت في نشأتها على مساواة المرأة بالرجل في كافة القطاعات، واستقلالها عنه في تصرفاتها وبخاصة فيما يتعلق بالاستقلال المالي.

وقد ساهم في تعزيز فكرة الاستقلال المالي؛ الثورة الصناعية، وما أعقبها من حروب دولية خلّفت ضحايا بملايين الرجال، مما فرض على المرأة الغربية الخروج لميدان العمل لتدبير احتياجاتها الاقتصادية والأسرية.

وفي ظل العداء التاريخي مع الكنيسة، واتخاذ العلمانية منهجًا للحياة في الغرب، وغياب القيم التربوية الدينية، فقد صاحب خروج المرأة الغربية للعمل كثير من التداعيات غير الأخلاقية، فمناخ الاختلاط بين الجنسين وفقدان الزوج في الحروب جعل مفهوم الحرية لدى المرأة يأخذ منحى انحرافيًا تطورت أدواته بمرور الزمن، واتسعت رقعته لتشمل منظومة الأسرة الغربية المستقرة في ذلك الوقت؛ وكما تقول «فاليري ساندرز»: «فقد تولد لديهم إحساس بالاستياء المعاصر من حياة البيت التقليدية في ظل الزواج والأمومة، الأمر الذي ظهرت معه فكرة المرأة الجديدة والمنحدرة من فكرة فتاة العصر المتمردة التي ابتدعتها «ليزا لين لينتون» في عام ١٨٦٨م».[1]

لعبت الثورة الفرنسية دورها الأبرز في وضع بذور الأفكار التحررية للمرأة الغربية، والتي ركّزت في نشأتها على مساواة المرأة بالرجل في كافة القطاعات، واستقلالها عنه في تصرفاتها وبخاصة فيما يتعلق بالاستقلال المالي.

وقد أخذت تلك الأفكار في البلورة العالمية، واستقطبت أجيالاً من النساء في الغرب اعتنقنها وبشّرن بها، ونُقلت للشرق الإسلامي عن طريق المبتعثين، المستشرقين، والمستعمرين بحُلتها التحررية كاملة، وكانت البداية من مصر ثم انتشرت في أرجاء البلاد العربية والإسلامية.

المرأة المسلمة بين واقع أليم وتغريب مهين:

لا شك أن واقع المرأة المسلمة في هذا التوقيت كان فيه بعض الظلم المجتمعي المرتبط بالأوضاع السياسية والاجتماعية للبلدان الإسلامية في هذه الأثناء، من

(١) فاليري ساندرز: الموجة النسوية الأولى: أبحاث كتاب النسوية وما بعد النسوية، تحرير سارة جامبل، ترجمة: أحمد الشامي، المشروع القومي للترجمة - المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

ضعف لتعليم المرأة وما أعقب ذلك من جهل بكثير من العلوم، وبخاصة تعاليم الشريعة الإسلامية، وما يتعلق بها من تكاليف شرعية، وضوابط عقدية خاصة فيما يرتبط بالسحر، والاستغاثة بالأضرحة، والتعامل الجاهل مع المرض، أيضًا ظلمها أحيانًا في قضايا المواريث.

لكن ذلك لم يكن أبدًا ليواجه بسلخ المرأة كلية عن دينها وحيائها بذريعة الحفاظ على حقوقها؛ لأنه على الرغم من هذا الواقع الأليم فإن المرأة في هذا التوقيت كانت شديدة التمسك بما يصل إلى علمها من صحيح الدين، وما ورثته عن آبائها ومجتمعها من الحفاظ على عفتها وحيائها في الملبس والسلوك، والتزامها بضوابط الخروج من المنزل والاختلاط بالرجال.

ومن ثَم كان يمكن لدعوات معالجة القضايا المهدر فيها حق المرأة المسلمة أن تكون وفق الضوابط الشرعية المنظمة لحياة المرأة المسلمة، دون الإخلال بالمنظومة القيمية للمجتمعات الإسلامية آنذاك.

بدايات التغريب وطرح الأفكار التحررية:

هذا وقد شهد العالم العربي والإسلامي نشاطًا بارزًا في مقام تغريب المرأة المسلمة، فكان للبعثات الأجنبية الدور الأول في وضع لبنات التغريب في العالم العربي والإسلامي، وغير خفي انبهار الطهطاوي وغيره من المبتَعثين بانحلال وتحرر المرأة الفرنسية من أية قيود تضبط مسارها، وأمنيته أن يرى بنات قومه مثلهن.

ثم جاءت الصالونات الثقافية المدعومة من الاحتلال البريطاني ليتجمع فيها دعاة التغريب من المبتعثين وغيرهم من المنبهرين بالحضارة الغربية، لينظروا كيف يمكن لهم نقل كافة مكونات هذه الحضارة الغربية إلى الشرق المسلم، قافزين فوق أية اعتبارات عقدية أو شرعية تضبط مسار هذه المكونات الغربية، أو تصطدم معها في أحيان كثيرة.

فكان لصالون الأميرة نازلي فاضل -تلك المرأة المتغربة التي شكّلت حلقة وصل ثلاثية ما بين الاحتلال البريطاني، والأسرة الحاكمة في دولة الخلافة، ودعاة التغريب في مصر والعالم العربي- الدور الأبرز في فتح الثغرات لهذه الأفكار التحررية الغربية داخل المجتمع المصري، وعقول متعلميه ومثقفيه. لتنتشر بعد ذلك الكتابات النسوية الصادمة لقيم المجتمعات العربية والإسلامية، وبخاصة كتاب مرقص فهمي (المرأة في الشرق)، وكتابا قاسم أمين (تحرير المرأة، والمرأة الجديدة)، والتي دارت في معظمها حول مطالبات بقضايا صادمة لقيم المجتمعات الإسلامية تمثلت أبرزها فيما يلي:

(السفور وخلع الحجاب- الاختلاط بين الجنسين في كل القطاعات- تحرر المرأة من ملابسها في المصايف- منع تعدد الزوجات- رفع سن الزواج- إباحة زواج المسلمة من النصراني- سفر المرأة داخليًا وخارجيًا بدون محرم- ارتياد المرأة لقطاعات التمثيل والغناء بالسينما والمسرح- والسعي لتقليد المرأة الغربية في تحررها من القيود المجتمعية حتى لو كانت شرعية). وغيرها من القضايا الصادمة التي أخذت في البلورة العملية بصورة شديدة السرعة.

التطبيقات العملية للأفكار التحررية في دول الخلافة الإسلامية:

أخذت الأفكار التحررية التغريبية المتعلقة بالمرأة في البلورة العملية بصورة شديدة السرعة داخل المجتمعات العربية والإسلامية؛ فنزعت زوجات مَن عُرفن بالزعماء والوجهاء حجابهن؛ حيث دعا «سعد زغلول» النساء اللاتي يحضرن خطبه، أن يُزِحن النقاب عن وجوههن «فهو الذي نزع الحجاب عن وجه نور الهدى محمد سلطان، والتي اشتهرت باسم هدى شعراوي، وذلك عند استقبال حشد كبير من النساء له في الإسكندرية بعد عودته من المنفى، ثم ألقت بحجابها في مياه البحر»[1]، ويمجّد أدعياء التحرر

(١) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: إشراف وتخطيط ومراجعة د. مانع بن حماد الجهني، ج١، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط٤، ١٤٢٠هـ، ص٤٥٣ - ٤٥٧.

في العالم الإسلامي هذه الحادثة، ويعتبرونها «إيذانًا بدخول المرأة عصر النور».[1]

وخرج علينا «كمال أتاتورك» بعد إعلانه سقوط الخلافة الإسلامية ليجبر نساء أنقرة على نبذ الحجاب، وخرجت زوجته سافرة ترتدي مثل ثياب الرجال، وتحرّض نساء أنقرة على المطالبة بمساواتهن بالجنس الآخر.

كما أمرت حكومة «كمال أتاتورك» بإزالة الحواجز الفاصلة بين مقاعد الرجال والنساء في الترامات والسفن، وسائر المراكب فأُزيلت!! ثم جاء مشروعه الناهي عن تعدد الأزواج، وقد أحله الله في كتابه (مثنى وثلاث ورباع)!! ومشروعه الناهي عن الزواج لأقل من سبع عشرة أو ثماني عشرة حتى اقتفت الحكومة المصرية أثر هذه السنة السيئة.[2]

أدوات نشيطات الحركة النسوية:

أخذت نشيطات الحركة النسوية ودعاة الأفكار التحررية بعد ذلك في تأسيس الاتحادات النسائية المروّجة لتلك الأفكار مثل (الاتحاد النسائي الذي أسسته هدى شعراوي، واتحاد بنت النيل لمؤسسته درية شفيق، وغيرها من المؤسسات النسوية)، وسعين عبر القوافل والأنشطة المجتمعية في نشر قضايهن التحررية -الهادفة إلى تغريب المرأة المسلمة- في ربوع مدن وقرى المجتمعات الإسلامية.[3]

وانتشرت كذلك الصحافة النسائية المروّجة للأفكار التحررية مثل (الفتاة، مجلة السيدات، مجلة فتاة الشرق، مجلة ترقية المرأة، مجلة الجنس اللطيف، وغيرها).

وكثرت فيها المقالات الهوائية والانحلالية المتحررة من أية ضوابط شرعية تضبط مسارها الفكري والعملي.

وتحددت أهم أهداف هذه الصحف والمجلات النسائية فيما يلي:[4]

١- إمداد المرأة الشرقية بالوسائط الأدبية كي تكون في يوم ما في مستوى واحد مع المرأة الغربية.

٢- تفهيمها حالة الوسط الناشئة فيه، ومركزها بالنسبة للرجل.

٣- السعي لتحرير المرأة المصرية من قيود العادات والتقاليد الضارة بنظرهم.

٤- السعي لنشر السفور «المحتشم» وتعضيده.

٥- السعي لتقرير تمتع المرأة باستقلالها الشخصي وحريتها كالرجل.

٦- السعي لاستصدار قانون بتعديل شروط الزواج والطلاق، ثم قانون آخر لمنع تعدد الزوجات.

٧- السعي لإشراك المرأة في جميع المجتمعات والحفلات العامة الرسمية وغير الرسمية.

ثمرات الأفكار النسوية التحررية التغريبية:

على الرغم من تعلم المرأة المسلمة في هذه الأثناء لبعض العلوم النافعة، وعملها في بعض القطاعات طيبة المطعم -وهو أمر معقد لا يمكن أن ينسب الفضل فيه كلية للحركة النسوية كما يدّعون- إلا أنه قد كان للجهود التحررية التغريبية ثمرات فاسدة

(١) مقدمة مترجم كتاب النساء في الفكر السياسي الغربي؛ سوزان موللر أوكين: النساء في الفكر السياسي الغربي، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، بالتعاون مع المشروع القومي للترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة، مشروع القراءة للجميع، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٥.

(٢) الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية- دراسة حول كتاب النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة، للدكتور مصطفى حلمي - دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان -الطبعة الأولى ٢٠٠٤ م - ١٤٢٥ هـ.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذا التطور التاريخي يمكن مراجعة (مصطفى صبري، قولي في المرأة، دار ابن حزم)، (محمد إسماعيل المقدم، عودة الحجاب، دار طيبة للنشر).

(٤) إجلال خليفة: الحركة النسائية الحديثة، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٨م.

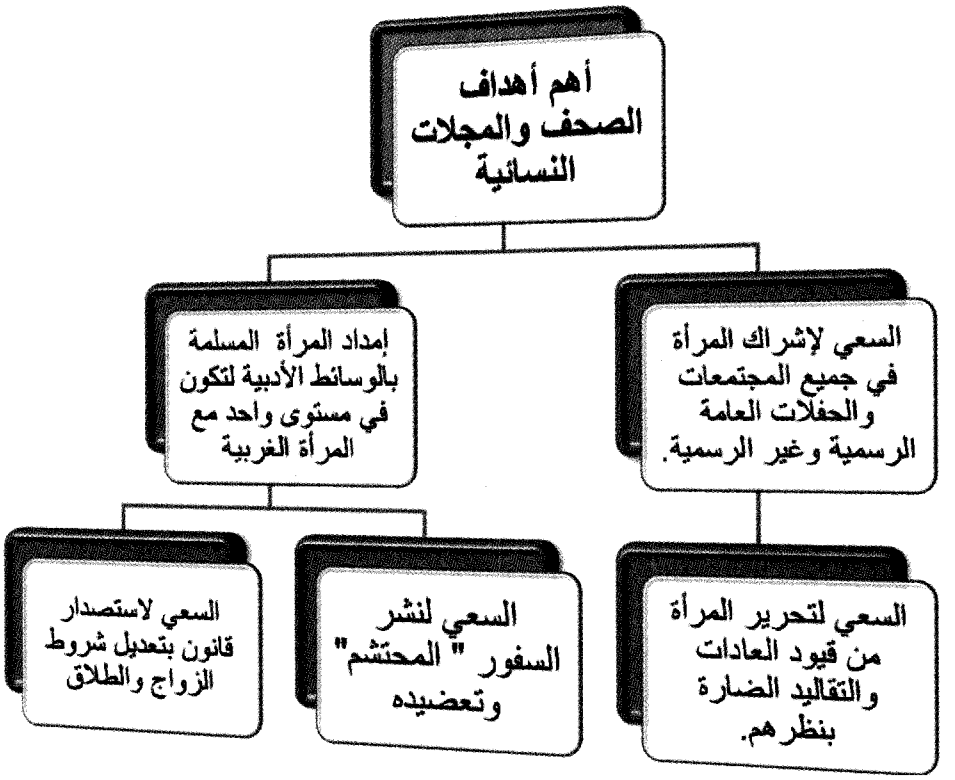

كثيرة في المجتمعات الإسلامية، وكان هناك الكثير والكثير من المفاسد المصاحبة لدعوات تحرير المرأة؛ حيث انتشر السفور والاختلاط، واندثرت كثير من معالم مصطلح الخلوة والأجنبي، وماتت الغيرة لدى الكثير من رجال الأمة، ودخلت المرأة قطاع السينما والمسرح والمراقص، وما صاحبه من مفاسد انعكست على الواقع المجتمعي والأخلاقي بين الرجال والنساء والشباب والفتيات.

واختل ميزان المساواة الشرعية بين الرجل والمرأة، فعُدلت القوانين التي تضبط إيقاع الأسرة، فجُرِّم الحلال وزُيِّنت الشهوات، فاهتزت قوامة الرجل، واعوجَّ على أثرها البنيان الأسري لكثير من الأسر المسلمة.

الحركة النسوية الحديثة وإعادة صياغة أفكارها:

إذا اعتبرنا أن ما حدث في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين هو بمثابة الموجة الأولى للأفكار التحررية النسوية في العالم العربي والإسلامي، فإنه وبمرور العقود التحررية للمرأة في الغرب والشرق ظهرت الموجة الثانية للأفكار التحررية النسوية، وذلك حينما أعاد الغرب مرة أخرى صياغة مصطلح تحرير المرأة، ليُصَاغ بمضامين أكثر تحررية عن بداياته.

دائرة تحررية تجعل المرأة متحررة من أية ضوابط شرعية أو مجتمعية تضبط هواها ورغباتها وبصفة خاصة فيما يتعلق بكل من «الدين»، و«الاحتياجات الجسدية للمرأة». ففي فبراير ١٩٧٠م انعقد أول مؤتمر وطني لتحرير المرأة في كلية راسكن بأكسفورد وحضره أكثر من ٥٠٠ مشارك، وشدد هذا المؤتمر على الحرية في استخدام وسائل منع الحمل، واللجوء إلى الإجهاض حسب الطلب. بالإضافة إلى مطلب ذاع صيته وتوسع مداه امتد إلى دائرة الدعوة إلى

تقنين الشذوذ، وخاصة المثلية الأنثوية منه.[1]

الإشكالية هنا تكمن في أن أصحاب هذا الاتجاه الجديد نجحن في السيطرة على لجنة المرأة بالأمم المتحدة، وهي اللجنة الراعية لكافة أنشطة الحركة النسوية العولمية، فصرن بذلك المتحكمات في المؤتمرات العالمية التي أحدثت جدلاً عالميًا واسعًا بأفكارها وأطروحاتها التحررية، مثل مؤتمر القاهرة للسكان ومؤتمر بكين. وصارت حكومات الدول المؤيدة لتلك المؤتمرات مطالبة بتطبيق مقرراتها في بلدانها.

وفي ذلك تقول البروفسيرة «كاثرين بالم فورث»: «إن لجنة المرأة في الأمم المتحدة شكلتها امرأة اسكندنافية كانت تؤمن بالزواج المفتوح، ورفض الأسرة، وكانت تعتبر الزواج قيدًا، وأن الحرية الشخصية لا بد أن تكون مطلقة، وأن المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تخص المرأة والأسرة والسكان تُصاغ الآن في وكالات ولجان تسيطر عليها فئات ثلاث (الأنثوية المتطرفة)، و(أعداء الإنجاب والسكان)، و(الشاذين والشاذات جنسيًا)».[2]

تم تضمين محتويات أفكار تحرير المرأة في ثوبها الانحلالي الجديد في بنود ومقررات الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، ويأتي على رأس تلك المقررات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والتي تعمل على إلغاء كافة الفوارق بين الجنسين.

عولمة الأفكار التحررية للحركات النسوية:

تم تضمين محتويات أفكار تحرير المرأة في ثوبها الانحلالي الجديد في بنود ومقررات الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، ويأتي على رأس تلك المقررات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والتي تعمل على إلغاء كافة الفوارق -حتى البيولوجية منها- بين الجنسين، وما يترتب عليها من أدوار داخل الأسرة، وكذلك وثيقة المؤتمر الرابع للمرأة والذي عُقد في العاصمة الصينية بكين العام ١٩٩٥م، والذي يعد المرجعية الرئيسة الآن في معظم ما يتعلق بتحرير المرأة. ويعقد له كل خمس سنوات في نيويورك مؤتمر تقيمي يعرف بـ (بكين+٥، بكين+١٠، بكين+١٥).

وهذه المقررات التحررية تشمل جميع ما يرتبط بالمرأة، ولكن ما لفت نظرنا في هذه المقررات التحررية المطلوب عولمتها جزئيتان شديدتا الخطورة، هما:

١- التحرر من الدين:

فقد نصت المادة الثانية عشرة من «إعلان منهاج العمل» الصادر عن مؤتمر بكين؛ على «تمكين المرأة والنهوض بها، بما في ذلك الحق في حرية الفكر والضمير والدين والمعتقد على نحو يسهم في تلبية الاحتياجات المعنوية، والأخلاقية والروحية، والفكرية للنساء والرجال، فرادى أو بالاشتراك مع غيرهم، وبذلك تكفل لهم إمكانية إطلاق كامل طاقاتهم في المجتمع برسم مجرى حياتهم وفقًا لتطلعاتهم أنفسهم».[3]

فالمسألة العقدية عند المرأة كما يقررها المؤتمر هوائية، ورسم مجرى الحياة على المستوى العقدي يكون وفقًا لتطلعات المرأة نفسها، فلا سلطان ولا رقيب ولا ضابط لاختياراتها العقدية، فهي حرة فيما تعتقده أو ما تريد أن تعتقده، كما أن لها كامل الحرية في تبديل عقيدتها كلما أرادت ذلك. ولا مجال للتذرع بأية ضوابط عقدية، بل إن الأمم المتحدة تنادي عبر

(١) سوثورنام: الموجة النسوية الثانية، أبحاث كتاب النسوية وما بعد النسوية، تحرير سارة جامبل، ترجمة: أحمد الشامي، المشروع القومي للترجمة - المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

(٢) كاثرين بالم فورث: ندوة حول اتفاقية السيداو؛ ٤ يناير ٢٠٠٠م، على هامش مؤتمر المرأة والعولمة الذي عقد بالخرطوم، في: مُنَّى أمين الكردستاني: حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر دراسة إسلامية نقدية، دار القلم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٢٩٢.

(٣) وثيقة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ببكين: مجموعة وثائق الأمم المتحدة المعنية بالمرأة، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٥م.

المادة (١٢٤) من وثيقة بكين الجزئية /أ، والتي تقول: «إدانة العنف ضد المرأة، والامتناع عن التذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبار ديني؛ تجنبًا للوفاء بالتزاماتها للقضاء عليه كما هي مبينة في إعلان القضاء على العنف ضد المرأة».

٢- التحرر الجسدي:

الحديث عن الحرية الجنسية، وجعلها متلازمة أصلية لتحرير المرأة جاء واضحًا وجليًا في المادة (٩٦) من منهاج عمل بكين، والتي تنص على أن «للمرأة حقها في أن تتحكم وأن تبت بحرية ومسئولية في المسائل المتصلة بحياتها الجنسية دون إكراه أو تمييز أو عنف».

فالمرأة تُشبع رغباتها بأية صورة كانت، وفي أي وقت شاءت، دون ضبط أو رقابة أو حساب، وهذا من شأنه إحداث فوضى أخلاقية داخل المجتمع تتخلخل فيه الهوية الإسلامية للمرأة.[١]

آليات انتشار الأطروحات النسوية التحررية:

أخذت الدعوات النسوية التحررية في الانتشار في المجتمعات العربية والإسلامية من خلال عدة آليات؛ كان أهمها المؤسسات والمنظمات النسوية في العالم العربي، وشهدت المجتمعات العربية نشاطًا مكثفًا من قِبل نشيطات الحركة النسوية المدعومات من مؤسسات التمويل الدولية، وذلك من أجل تطبيق مقررات الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة في المجتمعات العربية.

وهذه المنظمات عملت بكامل طاقاتها داخل المجتمعات العربية والإسلامية ودعمتها مؤسسات التمويل الدولية بكل متطلباتها، وأخذت في الانتشار المجتمعي على عدة مستويات ووفق مجموعة استراتيجيات محددة؛ تسعى جميعها إلى إحداث التغيير في البنية الاجتماعية والأسرية للمجتمعات العربية والإسلامية، لتتوافق مع الأطروحات الأممية فيما يتعلق بتحرير المرأة وتغريبها.

كما أن هذه المؤسسات أسند إليها مهمة مراقبة الحكومات العربية والضغط عليها من أجل تعديل السياسات والتشريعات كي تصب جميعها في مصلحة تحرير المرأة كما تريد لها الأمم المتحدة أن تتحرر.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أُسند لتلك المنظمات والنشيطات القائمات عليها مهمة رفع تقارير دورية للأمم المتحدة تبرز فيها مجهوداتها المجتمعية، وملاحظاتها على أداء الحكومات ومدى تفاعلها مع الطرح النسوي الغربي وتفعيله في مجتمعاتها العربية والإسلامية.[٢]

بعض الثمرات الفاسدة للأطروحات النسوية في العالم الإسلامي:

١- رفع سن الزواج وتجريم الزواج المبكر:

من أكثر النقاط التي دندنت عليها أجندة تحرير المرأة هي: محاربة الزواج المبكر؛ باعتباره في نظرهم يمثل عنفًا ضد الفتيات، ومن ثَم فقد صدر في العديد من الدول العربية والإسلامية قوانين تمنع توثيق عقد الزواج لمن لم تبلغ سنّ الثامنة عشرة، مع تجريم كل من يزوّج الفتاة تحت هذه السن بالسجن لسنوات.

ويأتي هذا التضييق على المنفذ الشرعي الحلال ليتوافق مع المادة ٢٧٤ من وثيقة مؤتمر بكين، والتي نصت على «ضرورة سَنّ القوانين المتعلقة بالحد القانوني الأدنى لسن الرشد، والحد الأدنى لسن الزواج، وإنفاذ تلك القوانين بصرامة، ورفع الحد الأدنى لسن الزواج عند الاقتضاء».

(١) الهيثم زعفان: المصطلحات الوافدة وأثرها على الهوية الإسلامية، فصل مصطلح تحرير المرأة، مركز الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة، ١٤٣١هـ.

(٢) للمزيد انظر الهيثم زعفان وآخرون: أبحاث مشروع الحركة النسوية وخلخلة المجتمعات الإسلامية «المجتمع المصري نموذجًا»، سلسلة الحركة النسوية في العالم العربي، كتاب البيان، الرياض، ٢٠٠٦م.

٢- التهاون مع «الزنا» وإثبات نسب ابن «الزنا» لأمه:

في ذات الوقت الذي يتم فيه التضييق على الزواج الشرعي، تم في بعض الدول الإسلامية سن قوانين تسمح «للزانية» أن تسجّل وليدها من «الزنا» في الوثائق الرسمية للدولة باسمها، وقد اعتبر العلماء أن في ذلك تيسيرًا «للزنا» في المجتمع. خاصة أن الأم تعترف رسميًا أنها «زانية»، ومع ذلك لا تُوقع عليها أية عقوبات.

والعجيب أن الطفل المولود من «الزنا» يتم إثباته في الوثائق الرسمية، بينما الآخر المولود من الطريق الشرعي لا يتمكن الأبوان اللذان لم يتجاوزا الثماني عشرة سنة من إثباته في الأوراق الرسمية، بل يتم تجريمهما على مخالفتهما للقانون الوضعي وتطبيقهما شرع الله في أمر الزواج، على حين يتم تكريم «الزانية» الأقل من ١٨ سنة، والدعوة لالتماس الأعذار لها عندما تمارس «الزنا»!!

إن هذه الفوضى الجنسية الانحلالية، وترك النساء يمارسن الفاحشة وقتما شئن، ودون أدنى رادع يؤكد ما جاء بالمادة ٩٦ من منهاج عمل بكين التي أشرنا لها من قبل، والتي تنص على أن «للمرأة حقها في أن تتحكم، وأن تَبُتّ بحرية ومسئولية في المسائل المتصلة بحياتها الجنسية دون إكراه أو تمييز أو عنف».

٣- نشر ثقافة الطلاق في المجتمعات الإسلامية بديلاً عن المصالحة:

وهذا الأمر يتم تحت عنوان «التوعية القانونية للمرأة»، وفي سبيل ذلك يتم فتح الخطوط الساخنة، وتقوم المنظمات غير الحكومية المعنية بتنفيذ مجموعة من البرامج الميدانية، والدورات التثقيفية، وعرض المساعدات القانونية المجانية لإتمام عملية التفريق بين الزوجين، مع فتح مكاتب لتلقي الشكاوى ضد الأزواج؛ باعتبارها شكاوى تدخل تحت بند «العنف ضد المرأة»، على إثرها يتم تحريض المرأة لتقديم الشكاوى ضد هذا الزوج من أجل تقويم ما يرونه نشوزًا وعنفًا من الزوج.

٤- المرأة في سلك القضاء:

ضغطت النسويات كثيرًا على نظم البلدان العربية والإسلامية كي تُمَكَّن المرأة من اقتحام سلك القضاء، وعندما اصطدمت مطالبهن بالأحكام الشرعية، تشبثن برأي الإمام ابن حزم في تلك المسألة.

وقد أثار البعض كثيرًا من المخاوف جراء تخبط الأحكام التي تصدرها المرأة؛ وذلك لغلبة العاطفة على المرأة، وتقلّب مزاجها نظرًا لظروفها الجسمانية من حمل ورضاعة وحيض ومتاعب نفسية إبان سن اليأس.

وعلى الرغم من أن البعض يدفع بأن بعض المعينات في سلك القضاء هن من المحجبات كدليل على أنه ليس كل الممكنات سياسيًا علمانيات، لكن يبقى أن الأصل في تولّي هذه الحقيبة القضائية عليه الكثير من التحفظات الشرعية التي لا يسقطها التزام المرأة باللباس الشرعي من عدمه.

وعلى الرغم من ذلك فقد اقتحمت المرأة سلك القضاء في العديد من البلدان الإسلامية وما يزال الضغط مستمرًا على البلدان الرافضة شرعًا لهذا المبدأ.

ولا يفوتنا التشديد على أن تلاعب نشيطات الحركة النسوية في موضوع المرأة والقضاء والوظائف المرتبطة بها، والمتماسة مع مسألة «شهادة المرأة» يثير الكثير من المخاوف في ظل دندنة الحركة النسوية حول تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بـ «شهادة المرأة»، وهو أمر معلوم من الدين بالضرورة.

٥- التمكين السياسي للمرأة:

«التمكين السياسي للمرأة» فسَّرته وثيقة بكين بأنه «وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات»، مع إزالة

كافة الحواجز والعراقيل حتى ولو كانت دينية، والتي بنظرهم تعيق تحقيق المرأة الجديدة لهدف السيطرة على السلطة، ومواقع صنع القرار».

وقد وضعت «وثيقة بكين» هدفًا أوليًا تمثل في وصول المرأة لمواقع صنع القرار بنسبة ٣٠٪ كخطوة أولى لتحقيق الهدف المرجو، وهو الوصول بالنسبة إلى ٥٠٪.

والخطورة الكامنة في هذا التنصيب السياسي هو وضع بعض النسويات ذات التوجه الغربي في مواقع صنع قرار تسمح لهن بسنّ تشريعات وصياغة سياسات مرجعيتها اتفاقية سيداو ومقررات مؤتمر بكين، فيزداد البلاء وتعم البلوى.

يُعد الإعلام المرئي والمسموع والمقروء من أكثر الأدوات التي تستخدمها الحركة النسوية في العالم العربي من أجل خلخلة المجتمع وهز ثوابته القيمية لصالح الأجندة النسوية، وفي سبيل ذلك يتم الدفع بمئات المسلسلات، الأفلام، البرامج، الإعلانات، المقالات، الحوارات، والتحقيقات؛ وجميعها تُصاغ مادتها الإعلامية وفق ما تهدف إليه نشيطات الحركة النسوية.

٦- التعليم وإعادة صياغة المناهج وفق الأجندة النسوية:

تم في العديد من الدول العربية والإسلامية تشكيل لجان لإعادة صياغة الكتب المدرسية في المراحل التعليمية الأولى؛ ليتم أولاً تنقيحها مما يتعارض مع الطروحات النسوية حتى ولو كان المطلوب تنقيحه نصوصًا دينية، ثم يتم ثانية دمج المناهج التعليمية بما يتوافق مع الأجندة النسوية، وآلية المناهج التعليمية التربوية يشدد على توظيفها في بنود بكين، وعلى رأسها تضمين ما يطلق عليه «الجنس الآمن safe sex» ضمن المناهج التربوية، وهو مصطلح يقوم على حق المرأة في إشباع غريزتها بأمان، وبالصورة التي تقررها هي لا التي تضبطها الشريعة الإسلامية، ومن ثَم فهي تمارس الجنس بصورة توفّر لها الحماية من الأمراض الجنسية أو الحمل غير الشرعي.

وحتى يتحقق هذا الجنس الآمن لا بد من توافر عنصرين مهمين؛ أولاً: تعليم الجنس والذي يأتي من خلال تعديل المناهج التعليمية لتتوافق مع هذا الطرح. والثاني خدمات الصحة الإنجابية والمتمثلة في توفير موانع الحمل، والواقيات الذكرية والأنثوية لتحقيق الآمان عمليًا.

والمادة ١٠٨ من وثيقة بكين تطالب بإدراج تعليم الجنس الآمن في المناهج التعليمية بالنسبة للأطفال؛ ليتم ترسيخ الصورة المراد رسمها في وجدان ومخيلة الأطفال، حيث تنص المادة على ضرورة (تصميم برامج محددة موجَّهة للمراهقين والرجال من جميع الأعمار تهدف إلى توفير معلومات كاملة ودقيقة عن السلوك الجنسي والإنجابي المأمون والمسئول؛ بما في ذلك الاستخدام الطوعي لوسائل الوقاية الذكرية المناسبة والفعَّالة؛ بغية الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز).

٧- الإعلام وتكريس الأجندة النسوية:

يُعد الإعلام المرئي والمسموع والمقروء من أكثر الأدوات التي تستخدمها الحركة النسوية في العالم العربي من أجل خلخلة المجتمع وهز ثوابته القيمية لصالح الأجندة النسوية، وفي سبيل ذلك يتم الدفع بمئات المسلسلات، الأفلام، البرامج، الإعلانات، المقالات، الحوارات، والتحقيقات؛ وجميعها تُصاغ مادتها الإعلامية وفق ما تهدف إليه نشيطات الحركة النسوية.

٨- تحرير المرأة وقضايا الميراث:

ترى أجندة الحركة النسوية من خلال الأمم المتحدة أن أيّ تقسيم للمواريث لا يخضع لقاعدة المساواة التامة، والاقتسام المتساوي بين الأشقاء يُعد نوعًا من التمييز ضد المرأة، وعليه يجب إلغاء أية تشريعات تتعارض مع نظرة الأمم المتحدة لتقسيم المواريث، ففي «الهدف الاستراتيجي ألف» من وثيقة بكين، والمتعلق بتنقيح القوانين والممارسات الإدارية؛ بغية ضمان

الحقوق المتساوية للمرأة، وسبل وصولها إلى الموارد الاقتصادية؛ وفي الإجراءات التي يتعين اتخاذها قالت المادة (٦١/ب): «الاضطلاع بإصلاحات تشريعية وإدارية، بغية تمكين المرأة من الحصول على الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في الميراث، وفي تملك الأرض وغيرها من الممتلكات، والحصول على الائتمان والموارد الطبيعية والتكنولوجيات الملائمة».

وشددت المادة (٢٧٤/د) من وثيقة بكين على مسألة الميراث واصفة تقسيم المواريث بصورة مخالفة لرؤية محرري المرأة بأنه غبن للمرأة؛ حيث تدعو الفقرة إلى «العمل على إزالة ما تواجهه الطفلة من غبن وعقبات فيما يتعلق بالإرث حتى يتمتع كل الأبناء بحقوقهم دون تمييز».

وفي أعقاب تلك الدعوات العولمية تعالت في العالم الإسلامي بعض الأصوات التي تطالب باللعب في أحكام المواريث حتى تتوافق مع مواثيق الأمم المتحدة؛ يقول: «أحمد محمود صبحي»: «المذهب الجعفري -ذهب الشيعة الإمامية- لا يجعل للأعمام أي حق في الميراث، وإنما تؤول التركة كلها للبنات، وبما أن محور الدراسة -والكلام ما يزال لأحمد محمود- يدور حول التقريب بين السنة والشيعة، فإن الانطباع الذي يخرج به القارئ هو أن الشيعة أكثر إنصافًا للمرأة من أهل السنة مما لا يرضي البعض».[1]

ويبدو هنا أن مذهب الشيعة في بعض المسائل المتعلقة بالمرأة يوافق بعض ما تنادي به الأمم المتحدة في قضايا تحرير المرأة. لكن بالقفز فوق الآراء الفقهية والمذهبية في هذه المسألة، فإن هذا الباحث يحاول الدخول بالشيعة إلى معترك الأحكام الأسرية للمرأة المسلمة، وذلك من مدخل المواريث، فهو يلقي بحجر شيعي في إجماع أهل السنة والجماعة في مسائل المواريث، تلك المسائل التي تحاربها الأمم المتحدة، وتنادي بالقضاء عليها.

اللافت أن هناك بعض الأسر العربية قد استجابت لهذا العبث الأممي، وصارت لا تورِّث إلا وفقًا للقاعدة النسوية الفاسدة «للذكر مثل الأنثى».

٩- الهجوم على ولاية الرجل على المرأة:

حيث تهاجم الحركة النسوية بصورة صريحة قوامة الرجل المسلم على زوجته، وما يتبع هذه القوامة من تراتيب شرعية، وبخاصة في قضايا الاستئذان وسفر المرأة بدون محرم، وهو الأمر الذي تخلخل في عدد من البلدان الإسلامية. وكذلك ولاية الأب على ابنته وبخاصة في مسائل الزواج، وشرط موافقة الولي على النكاح.

تقول منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير صادر لها في العام ٢٠٠٨م «تدعو هيومن رايتس ووتش المملكة العربية السعودية إلى التحرك الفوري للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن سياسات ولاية الرجل على المرأة، لضمان أن الهيئات الحكومية لا تطلب إذن ولي الأمر للسماح للنساء البالغات الراشدات بالعمل أو السفر أو الدراسة أو الزواج».

والاستجابة لهذا المطلب سيؤدي بالمجتمع إلى (سقوط القوامة داخل المجتمع، وتعطيل شرع الله المنظِّم للحياة الأسرية، وما سيتبع ذلك من مشكلات أسرية وانتشار للطلاق. وفتح المجال لسفر المرأة بدون محرم سيترتب عليه فتن عظيمة لا يعلم مداها إلا الله- كما أن إسقاط ولاية الأب عن تزويج ابنته فيه تعطيل لشرع الله، ونشر للفساد الخلقي، وأيضًا انتشار للطلاق لضعف خبرة الفتاة في فهم الرجال وحقوق الزواج).

(١) أحمد محمود صبحي: مدى مشروعية وراثة الأعمام - حال كون ذرية المتوفى إناثًا، سلسلة أبحاث المؤتمرات، مائة عام على تحرير المرأة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص ٩.

عوامل التحفيز والمدافعة للحركات النسوية العربية:

عوامل التحفيز	عوامل المدافعة
١- الاحتلال الاستعماري. ٢-الصراع القيمي بين الغرب والإسلام. ٣-البعثات التغريبية. ٤-المدارس الأجنبية والتعليم الأجنبي. ٥-الأنشطة التبشيرية. ٦- أنشطة السفارات الأجنبية. ٧-سقوط الخلافة الإسلامية. ٨- النظم الاستبدادية والعلمانية والفساد السياسي، وضعفها أمام الإملاءات الدولية. ٩- سيطرة العلمانيين على معظم مواقع صنع القرار في الدول الإسلامية. ١٠- النشاط الشيوعي المكثف حتى سقوط الاتحاد السوفييتي. ١١- النشاط الفراكنفوني وارتباط بعض الدول العربية بفرنسا. ١٢- الدور النسوي التغريبي المكثف للسيدة الأولى (زوجة رئيس الدولة). ١٣-السيطرة على وسائل الإعلام وتوجيهها نسويًا. ١٤- السيطرة على النظم التعليمية وتوجيه محتواها بما يخدم الأهداف النسوية. ١٥- السيطرة على النظم التشريعية وسن القوانين النسوية. ١٦- الطوائف المسيحية واليهودية في أوساط المسلمين (سلوكيات وأنشطة). ١٧- الضعف العقدي لمعظم المجتمعات الإسلامية خاصة خلال النصف الأول من القرن العشرين.	١- أنشطة علماء الأزهر وعلماء الشريعة في الأمة في مدافعة الأنشطة النسوية. ٢- التربية الإسلامية والخوف من مخالفة أوامر الله سبحانه وتعالى. ٣- ظهور الحركات الإصلاحية الإسلامية في بدايات القرن العشرين ومنتصفه (الإخوان المسلمون- الحركات السلفية)، وما صاحب ذلك من أنشطة إصلاحية تدينية. ٤- العادات القبلية لبعض البلدان العربية والإسلامية والمنطلقة في معظمها من ضوابط شرعية تفرض حرمة خاصة للمرأة القبلية. ٥- نكبات الأمة خاصة في ١٩٤٨م و ١٩٦٧م ومراجعة بعض المجتمعات الإسلامية لذنوبها، وموقفها من الإسلام. ٦- الأنشطة الدينية في الأوساط التعليمية وبخاصة الجامعية. ٧- الأنشطة الدعوية للتيارات الإسلامية في القرى والمدن. ٨- الجهود الدعوية الحركية والعلمية للدعاة والعلماء. ٩- أنشطة المؤسسات الخيرية الإسلامية في المجتمعات العربية؛ المدافعة والبديلة لأنشطة نظيرتها التغريبية. ١٠- انخفاض نسبة الأمية والجهل في الكثير من البلدان العربية بالمقارنة مع بدايات القرن العشرين. ١١- انتشار العلم الشرعي وبخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين. ١٢- احتضان بعض النظم السياسية للعلماء والدعاة، وتبني أنشطتهم الدعوية، مما أعطى لجهودهم دفعة قوية.

عوامل التحفيز	عوامل المدافعة
١٨- ضعف العلم الشرعي في معظم البلدان العربية والإسلامية، وبخاصة في النصف الأول من القرن العشرين. ١٩- الجهل وانتشار الأمية في كثير من البلدان العربية، وبخاصة في النصف الأول من القرن العشرين. ٢٠- الفساد الاقتصادي والثراء الفاسد، وما صاحبه من ظهور الطبقية الطفيلية، المقلدة للغرب في نزواتها. ٢١- سهولة السفر بين الشرق والغرب والانبهار بالنموذج الغربي المتحرر. ٢٢- شهوات النفس الإنسانية، والبعد عن الضوابط الشرعية. ٢٣- سوء الأحوال الاقتصادية وانعكاسه على الفساد الأخلاقي والاجتماعي. ٢٤- التجارة الانحلالية والفساد الأخلاقي المصور. ٢٥- الاستخدام السلبي لوسائل التكنولوجيا الحديثة، مع ما بها من انحلال وطرح غربي فاسد في أطروحات كثيرة. ٢٦- الدول العظمى وعولمة أطروحات الحركة النسوية. ٢٧- الأمم المتحدة وعولمة نموذج سيداو وبكين. ٢٨- منظمات التمويل الدولية والإنفاق على الأجندة النسوية. ٢٩-حرص طائفة فاسدة على تتبع مواضع الفساد، ونشر الفساد في الأرض. ٣٠-النشاط النسوي المكثف داخل أسوار الجامعات. ٣١- إنشاء المحاضن التعليمية والوظيفية المختلطة.	١٣- انتشار موجات التدين في ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم والتي انعكست بدورها على التزام المرأة في الزي والسلوك وتربية الأبناء. ١٤- ظهور الجيل الثاني والثالث من بنات نساء الحركة الإسلامية وسيرهن على درب أمهاتهن في الالتزام الشرعي، والسلوك والتربية، ومدافعتهن لسلبيات الطرح النسوي الغربي. ١٥- الدور السياسي لبعض التيارات الإسلامية، ومدافعة العلمانيين في مواضع صنع القرار وبخاصة التشريعية. ١٦- تدين بعض المجتمعات العربية والإسلامية بطبعها مما يجعلها أكثر ميلاً للشريعة الإسلامية، ومن ثم للدعاة والعلماء، والمؤسسات الإسلامية والاستجابة لطرحهم الشرعي. ١٧- وجود مهابة حقيقية للعلماء في مقابل النموذج الهزلي لكثير من الشخصيات النسوية المروجة، والداعمة للطرح النسوي. ١٨- انتباه كثير من الباحثين والكتاب إلى الأنشطة النسوية وانتشار الكتابات الكاشفة لأنشطتهم والمفنّدة لآرائهم وزيف منطلقاتهم. ١٩- أنشطة المراكز البحثية والمجلات الفكرية والصحف الإسلامية المدافعة لأنشطة الحركات النسوية. ٢٠- انتشار موجة من الفضائيات الإسلامية الناشرة للعلم الشرعي والمروّجة لنموذج المرأة المسلمة الصحيح.

مستقبل الحركة النسوية العربية في ظل ثورات الربيع العربي:

بسقوط الأنظمة البائدة في بلدان ثورات الربيع العربي فقدت الحركة النسوية سيطرتها على كثير من مواضع صنع القرار الرئيسة، والتي كان من أهمها موقع «حرم رئيس الجمهورية» أو ما اصطلح عليه استعلاءً «السيدة الأولى».

وحتى نتخيل حجم تأثير سقوط «السيدة الأولى» سواء في مصر أو تونس أو ليبيا على الحركة النسوية العربية التغريبية لا بد أن نسترجع إلى الأذهان حجم الدور الكبير الذي كانت تلعبه «السيدة الأولى» في تغريب المنظومة المجتمعية بالأمر الفوقي المباشر، وكان الجميع حينها يتألم من تأثير تلك الأوامر على مسار ونسيج المجتمع، ومن ثَم هوية المرأة المسلمة. وعلينا أن نقيس في ضوء ذلك حسابات الحركة النسوية بعد غياب تلك السلطة الفوقية بهذه الطريقة الكارثية.

فالحركة النسوية العربية كانت تحاول تكريس نفوذها في بنيان الدولة؛ من خلال محاولات التغلغل والسيطرة على مواضع صنع السياسات والقرارات في العديد من المناصب داخل المؤسسات والوزارات الرسمية، وقد أطلقنا على هذه الاستراتجية في كتاب سابق عن الحركة النسوية اصطلاح «الإحلال النسوي»، فكنا نرى تمكين النساء وبخاصة من أهل الثقة لدى «السيدة الأولى» وعصبتها في مناصب استراتيجية بالنسبة للحركة النسوية وبخاصة في الإعلام، التعليم، التشريعات، السياسات التخطيطية، وتحديد النسل، وجاءت الثورات العربية لتغير من هذا الواقع الضارب في عمق التاريخ لأكثر من خمسين سنة.

منطلقات أطروحات الحركة النسوية هوائية، تجعل المعيار هو تطلعات المرأة نفسها، بمنأى عن أية اعتبارات شرعية، وإن تعارضت الأطروحات النسوية التغريبية مع الشريعة الإسلامية فيتم تقديم النسوي الهوائي. وإن تقاطعا في جانب من الجوانب، يكون الطرح النسوي الهوائي هو الأصل والشريعة الإسلامية هي التابع!!

توصيات الدراسة:

١- ينبغي التأكيد على أن منطلقات أطروحات الحركة النسوية إنما هي هوائية، تجعل المعيار هو تطلعات المرأة نفسها، وتلك الأطروحات تقدم «تمكين المرأة وتحريرها» بمنأى عن أية اعتبارات شرعية، وإن تعارضت الأطروحات النسوية التغريبية مع الشريعة الإسلامية فيتم تقديم النسوي الهوائي. وإن تقاطعا في جانب من الجوانب، فيكون ذلك من باب الاستحسان والتبعية بحيث يكون الطرح النسوي الهوائي هو الأصل والشريعة الإسلامية هي التابع!!

٢- نشدد في هذا الموضع على زيف دعوى الإلزامية في الاتفاقيات الدولية؛ تلك الذريعة التي تتذرع بها نشيطات الحركة النسوية في البلدان العربية والإسلامية، وتستخدمها بحِرفية عالية في الضغط على الحكومات لإحداث تغييرات تشريعية وسياسية تتفق مع مقررات الأمم المتحدة النسوية. والدليل على عدم إلزامية تلك المقررات، هو عدم امتثال أمريكا والكيان الصهيوني للاتفاقيات الدولية، بل ولقرارات مجلس الأمن التي هي أشد قوة من مقررات بكين ومقررات مؤتمرات الأمم المتحدة جميعًا، ومن ثَم فإن النقطة الرئيسة التي ينبغي وضعها في الحسبان والتركيز عليها أثناء مدافعة الحركة النسوية التغريبية؛ هو التحرر كلية من أكذوبة الإلزامية، والقناعة التامة بأن عدم وضع تلك المقررات موضع التنفيذ في المجتمعات الإسلامية لن يؤثر سلبًا على البلدان غير الملتزمة بها.

٣- عدم إعطاء المؤتمرات الدورية لنشيطات الحركة النسوية أكبر من حجمها، مع التأكيد على عدم إلزامية مقررات تلك المؤتمرات، والسعي لفتح قنوات اتصال «نصح وإرشاد» بين العلماء وولاة الأمور لتبيان حقيقة الدعاوى النسوية، ومدى انحرافها عن المسار العقدي الصحيح الذي يضبط توازن المجتمع، ويحقق شريعة الله في الأرض.

٤- ضرورة إمداد الدعاة والعلماء بمخططات الحركة النسوية وآليات مواجهتها، وذلك لتحقيق هدفين أساسيين:

الأول يتمثل في تجنب تفاعل الدعاة والعلماء مع أنشطة الحركة النسوية، ذلك التفاعل الذي تستغله

الحركة النسوية في إعطاء غطاء شرعي لأنشطتها.

الهدف الثاني: يتمثل في توسيع دائرة التوعية في المجتمع المسلم من خلال درجة الثقة بين العلماء والمسلمين.

٥- تفعيل وإنشاء مؤسسات خيرية موازية تطرح البديل الإسلامي الصحيح فيما يتعلق بقضايا المرأة، ووضعها الشرعي في المجتمع، وتتمكن من مدافعة الأنشطة السلبية للمنظمات النسوية التغريبية.

٦- تفعيل وإنشاء المراكز البحثية المتخصصة في مدافعة الطرح النسوي التغريبي، والمؤصلة للمعالجات الشرعية لقضايا المرأة المسلمة.

٧- محاولة البحث عن آليات سياسية مشروعة، تُحدث نوعًا من التوازن السياسي مع تسلل الحركة النسوية التغريبية لمواضع صنع القرار في البلدان الإسلامية.

٨- الاهتمام بإنتاج المزيد من البرامج والمواد الإعلامية المتخصصة؛ المدافعة لتحركات الحركة النسوية التغريبية، والموازنة لطرحهم الإعلامي المكثف.

٩- نشر ثقافة الزواج المبكر في المجتمعات الإسلامية، وإنشاء مزيد من المؤسسات الخيرية الداعمة لتيسير الزواج المبكر، وتحفيز الأثرياء على تبنّي تدبير نفقات زيجات جماعية يُعِفُّون بها الشباب والفتيات.

١٠- فتح قنوات الدعوة الإسلامية المباشرة والمستمرة مع نشطاء الحركة النسوية التغريبية، فيبقى أن لهم علينا حق الدعوة وتبيان الحقائق الإسلامية المغيبة عنهم، فعسى بهذه الدعوة أن يتراجع أحد رموزهم عن حماسته التغريبية فتتحقق فوائد جمة، ويهديهم الله إلى ما فيه الخير والفلاح.